الإجماع في نيويورك

مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة 2001

بعد اربع سنوات من التحضير، انتهى [*مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكافة أشكالها*] بتاريخ 21/تموز/2001. وتبعا لتوصيات جلسات الأسبوعين الآخرين تم الإجماع على [*برنامج العمل للوقاية والمقاومة والقضاء على التجارة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكافة أشكالها*].

رحب السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بالخطوات الأولى *للبرنامج* لأهميتها في بناء المعايير وتطبيق الإجراءات الجماعية اللازمة لمحاربة هذه الكارثة العالمية.

وقد ذكر *البرنامج* العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتجارة غير القانونية لتلك الأسلحة وبتراكمها المتزايد وغير الثابت، وقد تضمن البرنامج مجموعة من المبادئ الإرشادية الموجهة للدول والتي تساعدها اعلى التعامل مع هذه المشاكل. تعتبر الموافقة على هذا المشروع *البرنامج* تعتبر بمثابة تعهد من الحكومات المحلية لتطبيق مجموعة
من الإجراءات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وكما تم الاتفاق على الالتقاء مرة كل عامين وعقد مؤتمر قبل حلول العام 2006 لمراجعة تطبيقات *البرنامج*. يؤكد *البرنامج* على أن المشاكل التي تسببها تزايد الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها هي مشاكل متعددة الأوجه وحلها لا يقتصر على وقف التسلح بل يشمل منع وقوع الصراعات والتركيز على التنمية والسيطرة على الجرائم وإثارة قضايا الصحة العامة والانتباه للأبعاد الإنسانية. أخيرا يركز *البرنامج* على الأبعاد الإقليمية والعالمية للمشكلة وعلى أهمية التعاون على كل المستويات.

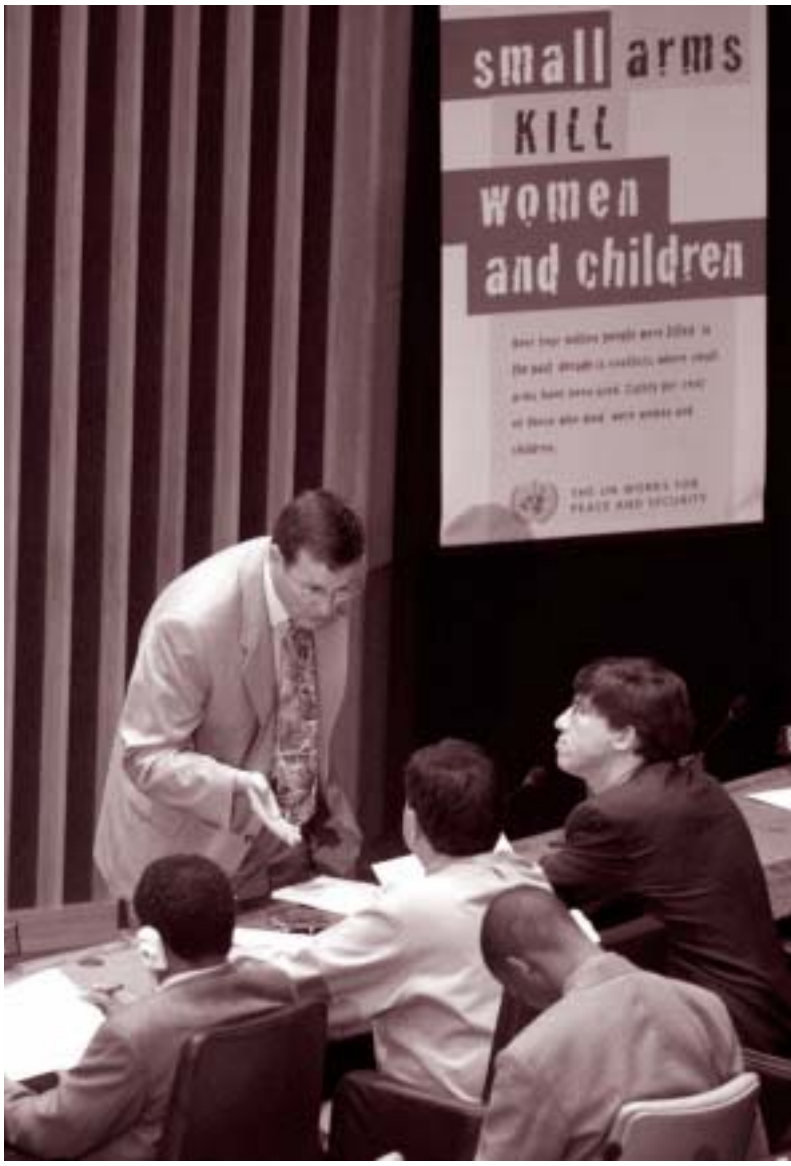

©Associated Press/Shawn Baldwin

الممثلين المتناظرين في مؤتمر الأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة 2001 .

أكدت عدد من الدول رفضها لأي إجماع يتضمن ذكراً لمخالفات قوانين حقوق الإنسان.

تشمل إجراءات *البرنامج* التي اتفقت عليها الدول :-

تشديد التشريعات المحلية التي تتحكم في إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة، ضمان تسجيل كل الأسلحة من قبل المصنع (وحفظها بسجلات) لتسهيل تعقب الأسلحة المصادرة، تحسين نظام إعطاء شهادات المستهلك الأخير لتقليل احتمالات تحولها إلى تجارة غير قانونية، تشجيع إتلاف السلاح، تشديد حماية مخزونات الأسلحة الصغيرة، التعاون مع أنظمة الأمم المتحدة لضمان فعالية تنفيذ الحظورات وتشجيع التعاون مع المنظمات الإقليمية والعالمية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

يمثل *البرنامج* أول إطار عمل عالمي يدفع الحكومات المحلية و المنظمات الإقليمية و العالمية و المجتمع المدني لمقاومة التجارة غير القانونية للأسلحة الصغيرة ويعمل على زيادة مستوى التزام الحكومات لطرح قضية التجارة غير القانونية للأسلحة الصغيرة. كما يعطي مبررا للفاعلين في هذا المجال بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لمراقبة الحكومات وإعداد تقارير وتوجيه ضغوط سياسية في حال لم توفي الحكومة بالتزاماتها.

يقدم المؤتمر ونتائجه أسساً لدفع البرنامج بثلاثة طرق على الأقل:-

أولا- ان تبقى العملية تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتالي يكون الحل عن طريق استخدام منظور السيطرة على الأسلحة ووقف التسلح.

أدت الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات غير الحكومية في مؤتمر الأمم المتحدة 2001 إلى زيادة قدرتها على المساهمة في قضايا الأسلحة الصغيرة في فترة ما بعد المؤتمر.

ثانياً- أن تتولى التحالفات خارج نطاق رعاية الأمم المتحدة *البرنامج*، عن طريق التركيز على التكلفة الإنسانية و الاقتصادية المتعلقة بزيادة و استخدام الأسلحة الصغيرة.

ثالثاً- أن تغير الأمم المتحدة طرق تعاملها مع المشكلة باعتبار أن قضية الأسلحة الصغيرة قضية متعددة الأبعاد عن طريق إنشاء آلية تأخذ بفاعلية وشمولية التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية الناجمة عن تراكم وتزايد وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة بعين الاعتبار وتفسح المجال أيضا للمشاركة الفاعلة لقطاع أكبر من المستثمرين.

يستخدم البرنامج لغة غير ملزمة ويترك المجال للحكومات لإبداء تحفظاتها أو لإعطاء تفسيراتها الخاصة و من المهم أن نذكر أن العديد من القضايا المهمة التي طرحتها بعض الدول و المؤسسات غير الحكومية المشاركة قبل أو خلال المؤتمر لم يتم شملها في البرنامج الأخير، وهذا يتضمن الالتزام بما يلي :-

التفاوض حول إيجاد وسائل عالمية لتسجيل وتعقب الأسلحة، تقنين امتلاك المدنيين للأسلحة، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بإنتاج مخزونات تجارة الأسلحة الصغيرة، السيطرة على نقل الأسلحة لغير الحكومات، الاتفاق على معايير محددة تحكم بصادرات الأسلحة، والتفاوض على إيجاد أسس عالمية قانونية لتجارة الأسلحة المستعملة.

© Associated Press/Richard Drew

أوصلت الدبلوماسية متعددة الأطراف إلى خطة عمل مجمع عليها لكن بدون أية التزامات تجاه مناقشة أية الزامات قانونية.

انقسمت المؤسسات غير الحكومية قبل وأثناء المؤتمر إلى قسمين:-

ستقوم الشراكات المتعددة التي بنيت في المؤتمر، بدور أساسي في الجهود المستقبلية لتحديد الأبعاد المختلفة لقضية الأسلحة الصغيرة.

القسم الأكبر يتكون من ثلاثمائة مجموعة تدعو للتحكم بتزايد الأسلحة الصغيرة وبالآثار التي تخلفها، وقد تجمعت معاً تحت اسم الشبكة العالمية للعمل على الأسلحة الصغيرة. أما المجموعة الثانية فقد مثلت مجتمع الأسلحة النارية الذي رأى في هذا المؤتمر تهديداً لحقوق مالكي الأسلحة ورياضيي الرماية.

كان مجموع المؤسسات المسجلة 119 وحضر المؤتمر 380 ممثل يعكسون اختلافا كبيرا في الاهتمامات و المصالح. وبينما تعد هذه الأرقام متواضعة بالقياس مع مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى إلا أن هذه المجموعات أثبتت نجاحها من خلال الحضور اللافت وقدرتها على الالتزام بالعمل للتحضير للمؤتمر القادم.

كان للولايات المتحدة دور بارز في المؤتمر حيث أبدت معارضتها للإجماع على تنفيذ إجراءين محددين وهما:- منع وتحريم ملكية المدنيين للأسلحة الصغيرة واقتصار تعاملات تجارة الأسلحة الصغيرة على الحكومات فقط. وقد وقفت الولايات المتحدة هذا الموقف وحيدة معارضة وبشكل مباشر التكتل الأفريقي، لكن الإجراءين استثنيا من البرنامج في نهاية المطاف.